

Distr.: General
24 November 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٦٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أنشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠
موجهة إليكم من سعادة السيد أيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر
المرفق).

وأكون ممتنا إذا عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من
وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوميت بامير
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الإدارة القبرصية اليونانية أمام اللجنة الثالثة في ١٠ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، في إطار بنود جدول الأعمال ١٠٧، "النهوض بالمرأة"؛ ١٠٨، "تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة: 'المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين'؛" و ١١٠، "تعزيز حقوق الطفل وحمايتها"؛ و ١١٤ (ب) و (ج) "مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية"، و "حالات حقوق الإنسان وتقارير المقرر والممثلين الخاصين"، على التوالي. ويتضمن هذان البيانان ادعاءات لا أساس لها ضد بلدي. ونظرا لأن الطرف القبرصي اليوناني يستغل كل فرصة لتشويه الحقائق المتعلقة بموضوع قبرص في كل محفل دولي، في الوقت الذي يحرم فيه الطرف القبرصي التركي من حقه في التمثيل القانوني، فإني مضطر إلى الرد على هذه الادعاءات كتابة، مرة أخرى.

ويشير ممثلو الإدارة القبرصية اليونانية بصورة متكررة إلى الجمهورية التركية في شمال قبرص باعتبارها "مناطق محتلة". وأود أن أؤكد أن "الاحتلال" الوحيد القائم في قبرص يتمثل في استحواد الجانب القبرصي اليوناني على مقر "حكومة جمهورية قبرص" ومواصلة احتلاله له الذي دام ٣٧ عاما. ولم تنشأ مسألة قبرص نتيجة للتدخل التركي عام ١٩٧٤، كما يدعي الجانب القبرصي اليوناني، وإنما نشأت عام ١٩٦٣ عندما استحوذ الجناح القبرصي اليوناني في جمهورية قبرص بقوة السلاح على الجمهورية الثنائية القومية عام ١٩٦٠، واحتل مقر "جمهورية قبرص" بالقوة وطرد القبارصة الأتراك من سائر أجهزة الدولة وأخضعهم لحملة تطهير عرقي وحشية فيما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤. ويؤكد إرسال قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى الجزيرة عام ١٩٦٤ أن مسألة قبرص بدأت عام ١٩٦٣.

وجدير بالذكر أن التدخل التركي تم في أعقاب الانقلاب الذي قامت به اليونان والمتواطئون معها في الجزيرة من القبرصيين اليونانيين. وقد تم التدخل وفقا لحقوق تركيا والتزاماتها بمقتضى معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، منعا لضم اليونان للجزيرة بالقوة، وإنفاذا للشعب القبرصي التركي من الفناء التام على أيدي القبارصة اليونانيين والقوات اليونانية الغازية. ومن الجدير بالذكر أن الأسقف مكاريوس القائد القبرصي اليوناني حينئذ أكد في

كلمته أمام مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤، أن اليونان هي التي قامت فعلا بغزو الجزيرة في عام ١٩٧٤.

وقد ادعى الممثلون القبارصة اليونانيون أيضا أن مسألة المشردين في قبرص بدأت عام ١٩٧٠ كموضوع يمس الجانب القبرصي اليوناني وحده. وحقيقة المسألة أن موضوع المشردين نشأ عندما جعل ربع السكان من القبارصة الأتراك بلا مأوى فيما بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٧٤، نتيجة للهجوم القبرصي اليوناني الذي دُمرت أثناءه ١٠٣ قرية قبرصية تركية. ومرة أخرى في عام ١٩٧٤، وفي أعقاب الانقلاب اليوناني، أُحبر ٦٥ ٠٠٠ من القبارصة الأتراك على الفرار إلى الشمال طلبا للملاذ في مناطق أكثر أمنا.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن مسألة المشردين قد سويت من خلال اتفاق التبادل الطوعي للسكان الذي تم التوصل إليه بين الجانبين في الجولة الثالثة من المحادثات المعقودة في فيينا فيما بين ٣١ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥. وطبقا لهذا الاتفاق الذي نفذ تحت إشراف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، انتقل القبارصة الأتراك إلى الشمال وانتقل القبارصة اليونانيون إلى الجنوب.

وفيما يتعلق بموضوع المفقودين، فإن من المفارقات أن يستطيع ممثلو القبارصة اليونانيين الادعاء بأن الإدارة القبرصية اليونانية تعتبر هذا الموضوع "مشكلة إنسانية بحته كان يجب حلها منذ أمد طويل" وهي نفس الإدارة التي ما برحت تسيء استخدام هذه المسألة الإنسانية وتستغلها لأغراض الدعاية السياسية، مما يجعل حلها صعبا. وليس هدف الإدارة القبرصية اليونانية تحديد مصير "المفقودين"، بل مواصلة الدعاية الزائفة التي ما برحت تطلقها بشأن هذا الموضوع طوال سنوات كثيرة. وتمشيا مع هذه السياسة ما برحت الإدارة القبرصية اليونانية تضلل عمدا، أسر المفقودين اليونانيين والقبارصة اليونانيين طوال هذه السنوات، بما يجعل تلك الأسر تعتقد أن أحبائها لا يزالون أحياء. وما برحت هذه الحالات تتكشف واحدة بعد الأخرى في جنوب قبرص. ومنذ فترة قريبة نشرت الصحف القبرصية اليونانية قصة الجراح اليوناني كريستوس كوكولارس، الذي توفي أثناء القتال في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٤، ودُفن بعد ذلك بأسبوع في مقبرة جماعية في جبانة لاكاتاميا العسكرية (جنوب قبرص). وبالرغم من أن هذا كان معروفا لدائرة المفقودين الرسمية، التابعة للإدارة القبرصية اليونانية، فقد أخفت ذلك عمدا عن أسرته، على نحو ما ذكره أخوه بتروس كوكولارس لصحيفة بوليتيس اليومية القبرصية اليونانية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠:

"لقد اعتقدنا طوال ذلك الوقت أن كريستوس كان حيا. وبعد مضي ٢٦ عاما إذا بهم يقولون لك خيرا أن أحاك المفقود، لم يكن مفقودا بل كان ميتا

ومدفونا في مقبرة في لاكاتاميا. والمأساة التي شهدتها أسرنا جديدة بأن تسجل في كتاب غينيس للأرقام القياسية. فلقد توفي والدي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ووالدي في آب/أغسطس ١٩٩٦. ولقد ماتا حزنا على أخي. وكانت هناك لعبة كبيرة تجري هنا في اليونان أيضا. ولقد صدق آباء كثيرون روايات عن أشخاص مفقودين، وعن أنهم شوهدوا في تركيا، وقد أمضوا حياتهم كما بددوا كثيرا من المال ليتمكنوا من رؤية أبنائهم. وقد حاول أبواي أيضا ادخار بعض المال للقيام بشيء كهذا. وكنت أرى هذا أمرا لا معنى له. ولقد كان ما كشفت عنه (صحيفة بوليتيس) بمثابة حجر سقط من السماء على رأسي.

ولقد دأب الجانب القبرصي التركي باطراد على القول بضرورة السماح للجنة المفقودين باستيفاء ولايتها وفقا لصلاحياتها المتفق عليها والإجراءات والاقتراحات المقدمة من سعادتكم والواردة في رسائلكم الموجهة إلى الطرفين في عام ١٩٩٦. وإن رفض الإدارة القبرصية اليونانية للمعايير المذكورة آنفا هو الذي يحول دون الوفاء بولاية لجنة المفقودين. وينبغي أن يضع الجانب القبرصي اليوناني حدا لاستغلال هذا الموضوع الإنساني استغلالا سياسيا على حساب من فقدوا أحبائهم من كلا الجانبين، والسماح للجنة المفقودين باستئناف أعمالها في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالظروف المعيشية للقبارة اليونانيين والمارونيين المقيمين في الجمهورية التركية لشمال قبرص، أود أن أؤكد على أنهم يتمتعون بنفس الحقوق والتسهيلات التي يتمتع بها السكان الآخرون دون أي تمييز. وتكافئ مستويات معيشتهم تلك التي يتمتع بها القبارة الأتراك في المنطقة. وكما هو مبين أيضا في تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/496)، اتخذت سلطاتنا جميع التدابير الضرورية على النحو اللازم لزيادة تحسين المستويات المعيشية للقبارة اليونانيين والمارونيين المقيمين في الجمهورية التركية لشمال قبرص ولضمان استمرار رفاهيتهم. وعلى نفس المنوال فإن الادعاء بأن الأطفال القبارة اليونانيين المقيمين في الجمهورية التركية لشمال قبرص "محرومون من التعليم الثانوي" هو ادعاء لا أساس له من الصحة. فتوفر الجمهورية التركية لشمال قبرص التعليم الابتدائي والثانوي المجاني لجميع سكانها، بمن فيهم الأطفال القبارة اليونانيون والمارونيون المقيمون في شمال قبرص. ويقوم بتعليم القبارة اليونانيين الذين تقع مدارسهم في منطقة الكارباز معلمون قبارة يونانيون باستخدام نفس الكتب الدراسية المستخدمة في مدارس القبارة اليونانيين بجنوب قبرص.

ومن ناحية أخرى، فإن الظروف المعيشية المفجعة التي يعاني منها القبارصة الأتراك المقيمون حالياً في جنوب قبرص تشكل مصدر قلق شديد للجمهورية التركية لشمال قبرص. وعلى مر السنين أصبح الاحتجاز غير المشروع والتعذيب والنفي القسري للقبارصة الأتراك في جنوب قبرص ممارسة إدارية للنظام القبرصي اليوناني. ولا يزال القبارصة الأتراك يواجهون تمييزاً اجتماعياً واقتصادياً وعرقياً لا إنسانياً، وتقيّد الشرطة القبرصية اليونانية حرية حركتهم لأسباب تتعلق بالمراقبة.

أما الادعاءات المتعلقة "بتدمير ونهب التراث الثقافي" في شمال قبرص فقد تم دحضها بصورة قاطعة ليس فقط على لسان الجانب القبرصي التركي ولكن كذلك من مصادر مستقلة، بما فيها اللجنة ذات الصلة للجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي. وقد أورد السيد فان در فيرف المقرر العام للجنة الفرعية المعنية بالتراث المعماري والفني التابعة للجنة الثقافة والتعليم للمجلس الأوروبي، الذي زار الجزيرة بصحبة وفد من الخبراء لدراسة حالة الممتلكات الثقافية في كل من الشمال والجنوب، في الفقرة ٥ - ٣ من تقريره، الذي نُشر باعتباره وثيقة من وثائق المجلس الأوروبي بتاريخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨ (ES/CULT/AA(41)1) ما يلي: "لم نر أية كنائس مدمرة، رغم الزعم بأن كنيسة سانت جورج في ليمنيا (في الشمال) قد تعرضت للتدمير."، وأكدت أيضاً مؤخرًا السيدة فلاستا ستيوفا، وهي مقررة لشؤون التراث الثقافي للمجلس الأوروبي، زارت كلا جانبي الجزيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ أنه "ليس ثمة تخريب للآثار الثقافية" في الجمهورية التركية لشمال قبرص.

والمواقع أن الجانب القبرصي اليوناني هو الذي لم يزل يحاول منذ عام ١٩٦٣ طمس جميع معالم التراث التركي الإسلامي في قبرص. وخلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤ دُمرت مساجد وأضرحة وأماكن مقدسة إسلامية أخرى في ١٠٣ قرية في أنحاء الجزيرة، بما فيها المسجد الكبير لقرية باخوس في شمال قبرص. وبهذا الصدد، تشكل الفقرة ٥-٣ من تقرير المجلس الأوروبي السابق الذكر دليلاً دامغاً:

"لاحظنا مع الأسف التدمير الكامل للمسجد الرئيسي في باخوس. فقد جرى تسطيح الساحة كلها منذ ذلك الحين لإتاحة حيز مكاني للتلقي طرق موسع وموقف للسيارات. ولا يوجد أثر يدل على وجود المسجد، وإلى أسفل هذا الطريق يوجد مجمع من الحمامات التركية لا يزال مخفياً تحت الأنقاض والحشائش بانتظار إعادة تعميره. كذلك جرى تخريب الجبانة القبرصية التركية التي توجد بالقرب من مسجد القديسة صوفيا موتالوس".

وإلى يومنا هذا يستمر الجانب القبرصي اليوناني في إظهار استهائه البالغة بما تبقى من التراث التركي الإسلامي في جنوب قبرص حيث تتداعى الأضرحة بسبب الإهمال التام. وقد تعرضت المساجد الموجودة في جنوب قبرص مثل مسجد بايراكتار التاريخي ومسجد هالة سلطان التقى والمسجد العُمري للتفجير بالقنابل والحرق المتعمد على مر السنين.

وفيما يتعلق بالاتهامات الموجهة ضد بلدي، والتي تدعي "التغيير المتعمد للأسماء التاريخية" في شمال قبرص، فإنني أود أن أقول إنه مما يناهز العقل توقع استخدام القبارة الأتراك، الذين عاشوا في الجزيرة قرونا عديدة، لتسميات لا تنتمي إلى التركية، لغتهم الأم، عند الإشارة إلى الأماكن الجغرافية. إن للسكان القبارة الأتراك نفس الحقوق التي للقبارة اليونانيين في استخدام لغتهم للحديث عن المعالم الجغرافية لوطنهم. وتدل هذه الاتهامات على التحامل الذي يبيده الجانب القبرصي اليوناني على كل ما ينتمي إلى أصل تركي، كما ينم عن العقلية التي تمثل أساس المشكلة القبرصية. وفي هذا السياق فإن الادعاءات المتعلقة بـ "تغيير السمات الجغرافية للجزيرة" بعيدة كذلك عن الحقيقة كل البعد. والواقع أن الجانب القبرصي اليوناني هو الذي حاول تغيير السمات الجغرافية للجزيرة بواسطة حملة التطهير العرقي التي قام بها خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤، وبواسطة أشكال الحظر اللانسانى المفروض على الشعب القبرصي التركي منذ ١٩٦٣.

وينطوي البيانان المذكوران أعلاه، اللذان أدلى بهما ممثلا القبارة اليونانيين في اللجنة الثالثة، عن محاولة متعمدة لتصوير القضية القبرصية وكأنها قضية "انتهاك لحقوق الإنسان" من طرف تركيا، ويهدف الممثلان من وراء ذلك إلى تغطية مسؤولية الإدارة القبرصية اليونانية عن انتهاك الحقوق الإنسانية للقبارة الأتراك الذي تعرضوا للمذابح كما تعرضوا لأشكال الحظر اللانسانى منذ عام ١٩٦٣. والواقع أن تركيا هي التي أنقذت الشعب القبرصي التركي من الهلاك على يد الإدارة القبرصية اليونانية، وحاولت تخفيف شدة معاناة الشعب القبرصي التركي الناجمة عن أشكال الحظر القبرصي اليوناني اللانسانى. وإذا كانت الإدارة القبرصية اليونانية مهتمة بحقوق الإنسان في قبرص فعليها قبل كل شيء أن تعتذر عن انتهاك حقوق الشعب القبرصي التركي غير القابلة للتصرف وعن المعاناة التي سببتها له خلال العقود الأربعة الماضية؛ وأن تضع حداً لأشكال الحظر اللانسانى المفروض على شمال قبرص وتتعترف بحقوق السيادة والمساواة للشعب القبرصي التركي.

إن الجمهورية التركية لشمال قبرص تؤمن بإمكان التوصل إلى تسوية طويلة الأمد في قبرص عن طريق شراكة جديدة بين الدولتين ذواتي السيادة في الجزيرة. وسعياً لتحقيق هذا الهدف شارك الطرف القبرصي التركي بحسن نية في محادثات القرب تحت رعاية الأمم

المتحدة، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وقدم اقتراحات بناءة وشاملة وواقعية بغية تمهيد السبيل لمفاوضات هادفة تؤدي إلى تسوية شاملة. وقد دلت الجولات الخمس من محادثات القرب بوضوح على أن مفتاح المصالحة في الجزيرة هو اعتراف الإدارة القبرصية اليونانية بأنها لا تمثل ولا يحق لها أن تمثل الشعب القبرصي التركي ولا الجزيرة بأكملها وأن هناك دولتين ذاتي سيادة في قبرص. وما لم يتخذ الجانب القبرصي اليوناني هذا الموقف الأساسي الجديد تجاه القضية القبرصية فسوف تظل فرص التوصل إلى تسوية عاجلة ضئيلة.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أيتوغ بلومر

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص